المحور الإقتصادي

الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

م.م.نادية خضير كناوي

أن من أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف الامكانات المادية وانخفاض مستوى الامكانات البشرية الضرورية لإحداث التنمية ، ويعد الاستثمار في التعليم المطلب الرئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف اكتسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية .
لذلك فأن للتعليم اهمية في صنع الحضارة وبناء الانسان أذ لابد من ان يحظى قطاع التعليم بإهتمام كبير وان تكون النقلة كبيرة في مسيرة التعليم من حيث وضع اسس انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث التوسع النوعي او الكمي او من حيث تفاعل نشاطات مؤسسات التعليم النظامي وغيرالنظامي مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
وتبرز اهمية البحث في بيان دور الاستثمار في التعليم في تكوين رأس المال البشري وكذلك استعراض ستراتيجية التعليم في العراق وسبل تحقيق التنمية المستدامة .

The Investment in education and its role in achieving sustainable Development in Iraq

Nadia khudaier Kanawy

Abstract

The most prominent of economic and social underdevelopment is the weakness of the material possibilities and the low level of human potential necessary to bring about development and Investment in education key requirement for achieving economic and social development , the attention to the human capacity composition through education and training in order to acquire the skills needed to participate in the development process .

Therefore , the education importance in the making of civilization and building human , whereas the education sector should given great interest and be shift large in the process of education in terms of developing the foundations of the launch of the educational renaissance with data and results both in terms of expanding the qualitative or quantitative , or in terms of the interaction of the activities of

institutions of formal and non- regulars education with the requirements of social and economic development , the importance of research highlights in showing the role of investment in education in the formation of human capital as well as , the review of the education strategy in Iraq and ways to achieve sustainable development .

المقدمة

يتجه الاقتصاد العالمي اليوم بدرجة متزايدة نحو اقتصاد المعرفة ، الذي يعتمد اساسا" على تنمية الموارد البشرية التي اصبحت محركا" للأنتاج والنمو الاقتصادي ، ويركز على قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد وينظر الى الانسان بوصفه منتجا" للمعرفة . وقد احتل بناء الانسان اولوية مناسبة بإعتباره ثروة حقيقية لأي مجتمع ، وهو وسيلة التنمية وغايتها ، وان اي تنمية لا يمكن تحقيقها دون تنمية العنصر البشري والذي يقصد به زيادة المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات بغية رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لأقصى حد ممكن ، وتمثل تنمية رأس المال البشري عنصريا" جوهريا" واساسيا" وفعالا" في تحقيق التنمية المستدامة ومن هنا يبرز الاهتمام المتزايد بالتعليم بإعتباره المصنع الذي يعد رأس المال البشري والذي تقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها ويؤكد ذلك تقرير اليونسكو ((التعليم ذلك الكنز المكنون))

لذا فقد ركزت معظم البلدان النامية على صياغة سياسات تنموية تهدف الى تحقيق التعليم كمطلب ضروري ، وعنصرا" هاما" في التنمية المستدامة .

وبناءا" على ماتقدم فأن المعرفة هي المورد الرئيسي للنموالاقتصادي وعمادها التعليم الذي يؤسس لتنمية مستدامة توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من اجل الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة دون الاخلال بحقوق الاجيال القادمة .

وذلك بسبب الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية لما تلعبه الابتكارات التكنولوجية من دور في تعجيل التنمية البشرية والقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال تطوير قوى الانتاج وزيادة كفاءة العاملين فضلا" عن تحسين مستوى التعليم والصحة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان زيادة الانفاق في مجال التعليم يساهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي ويوفر الاساس لإنطلاقة الفرد وتنمية قدراته الابداعية بما يحقق اهداف التنمية المستدامة))

مشكلة البحث

يواجه الاستثمار في التعليم في العراق معوقات وتحديات عديدة منها قلة الاهتمام بالاستثمار في قطاع التعليم انعكس هذا بدوره على تخلف وضعف الاداء التعليمي في العراق .

هدف البحث

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الاجابة على التساؤلات الآتية :

1. لماذا الاستثمار في التعليم ؟
2. ماهي الرؤى المستقبلية لتفعيل دوره في عملية التنمية المستدامة .

منهجية البحث

ـ المنهج الوصفي التحليلي : لدراسة وتحليل ظاهرة الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة . واعتماد بعض الاساليب الكمية في تحليل بعض الاحصائيات والجداول حول الانفاق على التعليم واثر ذلك في تسريع تحقيق التنمية المستدامة .

هيكلية البحث

وحتى يمكن للبحث ان يكتسب منهجيته العلمية وجدنا من المناسب تضمين الدراسة المحاور الآتية :

أولا" / الاستثمار في رأس المال البشري .. المفهوم والابعاد النظرية .

ثانيا" / الاستثمار في التعليم والتحول نحو اقتصاد المعرفة .

ثالثا" / تحليل واقع ومؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق .

رابعا" / رؤية مستقبلية لتفعيل دورالاستثمار في التعليم في عملية التنمية المستدامة .

المبحث الاول/ الاستثمار في رأس المال البشري ـ المفهوم والابعاد النظرية

أولا" /المفهوم

ان رأس المال البشري Human Capital يتعلق بعنصر السكان الذي يتكون من الخصائص البشرية الخلاقة والمبدعة في المجتمع التي تتولى مهمة تحويل الموارد من شكلها الخام الى شكلها المصنع والسيطرة على عملية تنظيم المجتمع تنظيما" حضاريا" واجتماعيا" وعقلانيا" يجلب للإنسان مجتمع متطور ومتقدم[1] .

وهناك العديد من التعاريف لمفهوم الاستثمار في رأس المال البشري فهو يشير الى المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا" على اداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فعالية واقتدار ، وتتعلق تنمية رأس المال بإستقطاب ومساندة العنصر البشري والاستثمار فيه ، ويتم ذلك عن طريق استخدام العديد من الوسائل التي تتضمن التعليم والتدريب واعطاء النصح والارشاد والتدريب الميداني والاشراف المباشر والتدريب والتطوير التنظيمي لإدارة الموارد البشرية[2].

في حين يشير مفهوم تنمية الموارد البشرية حسب تعريف الامم المتحدة الى (إنماء الكفاءات والمعارف والطاقات لجميع الناس الذين يعملون أو يمكنهم العمل في سبيل إنماء المجتمع اقتصاديا" واجتماعيا" ، ولاتقتصر على موارد السكان العاملين بل تمتد الى مساهمة في الانماء الاقتصادي والاجتماعي يقدمها اشخاص آخرون)[3].

لذلك فإن تنمية الموارد البشرية تمثل احدى المقومات الضرورية في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية والسلوكية ، ومن ثم فهي وسيلة تعليمية تمد الانسان بمعارف او معلومات او نظريات او مبادىء تزيد من طاقته على العمل والانتاج ، كما انها وسيلة تمنح الانسان خبرات اضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية.

وهناك دعائم اساسية لعملية تنمية الموارد البشرية وهي[4] :

1. التربية والتعليم EducationTeaching &: والتي تزود الانسان بمعلومات ومعارف عامة ، حيث تصبح القاعدة العريضة التي يستند عليها الانسان في معرفة المتغيرات والنظريات التي تساعده على حل مشاكله اليومية .
2. التدريب Training : وهذا يتضمن اهم الجهود الادارية والتنظيمية التي تهدف الى تحسين قدرة الانسان على اداء عمل معين واتقانه أو القيام بتزويد الانسان بالطريقة التي تؤدي بمقتضاها عملا" ما .
3. تنمية القدراتof Abilities Development : تتمثل بزيادة قدرات الانسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لإداء واجبات اضافية أو القيام بمسؤوليات اكبر .

وان مفهوم التنمية قد مر بأربعة مراحل[5] ، فقد ركزت المرحلة الاولى على التنمية الاقتصادية التي تشير الى المؤثرات النوعية التي تعتبر من المستلزمات الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية كالتغيرات الايجابية في العادات والتقاليد والرغبة في العمل المستمر والاستقرار السياسي لضمان استمرارية وتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تساهم في التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية ، فيما ركزت المرحلة الثانية على التنمية البشرية التي تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس مع كون هذه الخيارات اساسا" غير محددة وهي ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وان يكونوا مزودين بالمعرفة ، أما المرحلة الثالثة فقد ركزت على التنمية البشرية المستدامة على الاهتمام بالبيئة وعلى الموارد الطبيعية القابلة للنضوب ، وفي المرحلة الرابعة ركزت على التنمية الانسانية التي تشير الى ان البشر هم الثروة الحقيقية للآمم وان التنمية الانسانية هي عملية توسيع خيارات البشر بحيث تشمل حياة طويلة وصحية والحصول على المعرفة وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي مناسب .

وقد اقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الصالح في ادبيات الامم المتحدة والسبب في ذلك يعود الى ان بعض البلدان التي تحقق نموا" اقتصاديا" ولم تستطيع تحقيق تحسنا" في مستوى غالبية السكان ، وهكذا فأن تحسن الدخل القومي لايعني تلقائيا" تحسين نوعية حياة السكان ، اذ ان من واجبات الحكم الصالح ان يتأكد من تحقق المؤشرات النوعية لتحسين حياة السكان ، وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الانسانية .

من كل ما سبق نتوصل الى ان الاستثمار في رأس المال البشري يشير الى الابعاد المختلفة للإنسان ، هذه الابعاد تشمل التعليم ، المهارات .. الخ وهو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الحديثة ، وعنصرا" هاما" في التنمية المستدامة .

ثانيا"/ الابعاد النظرية للاستثمار في رأس المال البشري

تعود بدايات الاستثمار في العنصر البشري الى كتابات آدم سميث Adam Smith في كتابه الشهير ثروة الامم The Wealth of Nation الذي نشر عام 1776 ، حيث اشار فيه الى اهمية التعليم حيث وضح ان التعليم هو المجال الذي يمكن ان يمنع الفساد بين العمال ويمكن ان يكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصاديا" وسياسيا" ، واتفق معه مالثوس Malthus في نظرية السكان الذي اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل ، كما اعتبر سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت Fixed Capital مثل المباني والالات والمعدات .

ان الجذور الحقيقية لمفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ترجع الى القرن الثامن عشر فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت الى جذب الانتباه الى اهمية العنصر البشري وتحديد ماهية رأس المال البشري وادخال مهارات الفرد كأحد مكوناته والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وانتاجية الفرد ، تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الاهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ان صح التعبير ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع وكذلك تحديد الربحية الاقتصادية لرأسمال البشري والناتجة من هوة العمالة والاستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب .

ويعد مفهوم شولتز*William Schultz للأستثمار في رأس المال البشري اسهاما" كبيرا"في مجال الاقتصاد ، حيث اشار الى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من اشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه ، وقد ركز شولتز ابحاثه الاولى للأستثمار البشري على الانتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية بإعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية وبإنها شكل من اشكال رأس المال البشري طالما انه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية[6] .

وتعتبر الولادة الحقيقية في حقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينات واوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو R. Solow 1957 وثيودور شولتز T.W.Schultz وجاري بيكر G.S. Becker عام 1962 ، ودينيسون E. Denison 1962 وهاريبسون Haribsonعام 1964 وغيرهم.

وأن الاقتصادي الكبير الفرد مارشال A. Marshalمن اوائل الاقتصاديين الذين اشاروا الى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث اكد على ان اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر ، كما ان وليم بيتي W. piety حاول قياس رأس المال البشري وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رؤوس اموال كبيرة للتعليم ، واكد كارل ماركس C.Marx على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما اكد على اهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل .

وقد عرف كوهن Cohn اقتصاديات التعليم بانه (دراسة كيفية اختيار المجتمع وافراده استخدام الموارد الانتاجية لانتاج مختلف انواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتمادا" على النعليم الشكلي خلال فترة زمنية معينة وكيفية توزيعها بين الافراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل)[7] .

يعد بيكر** Gary Stanly Becker واحدا" من اهم الباحثين الذين ادوا بأسهاماتهم وابحاثهم الى تطوير نظرية رأس المال البشري فالكثير من الكتابات ظهرت بعد نشر كتابه رأس المال البشري سنة 1964 فقد حاول بيكر التركيز على دراسة الانشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري حيث بدأ الاهتمام بدراسة الاشكال المختلفة للأستثمار البشري من تعليم وهجرة ورعاية صحية مع تركيز محور ابحاثه بصفة خاصة على التدريب [8])

---

*اقتصادي امريكي متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم في التعليم العالي في جامعة شيكاغو ، اصبح رئيس التجمع الاقتصادي الامريكي سنة 1960 حصل على ميدالية (Waker) سنة 1972 اكبر تقدير يمنحه المجتمع ، نال جائزة نوبل للاقتصاد 1979

** اقتصادي امريكي ولد سنة 1930 معروف من خلال اعماله في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي ، اعطى دفع قوي لنظرية رأس المال البشري مما جعله يحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1992 لأبحاثه في هذا المجال .

في حين يرى براون (Broun) اهمية الاستثمار في رأس المال البشري غير المستثمر عملية يمكن تشبهها بالذهب غير المستخرج [9].

ان مشاريع الاستثمار في التعليم النظامي والذي يشمل (التعليم الابتدائي ، الثانوي ، العالي) والتعليم غير النظامي (التدريب ومحو الامية) لايمكن ان ينجح إلا اذا توفرت لها البيئة الملائمة والمحفزة الى زيادة التعليم كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى اساس ان التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع .

وانه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ما لم يصاحبها تنمية الموارد البشرية ، والتي تتولى مهمتها التربية والتعليم ، وهذه لا يمكن اعتبارها خدمة استهلاكية وانما هي عملية توظيف واستثمار مثمر لرؤوس الاموال يحقق للمجتمع عائدا" يفوق اضعاف مضاعفة حجم الانفاق عليها .

المبحث الثاني / الاستثمار في التعليم والتحول نحو اقتصاد المعرفة

يمثل رأس المال البشري (المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا" على اداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فعالية واقتدار) وتتعلق تنمية رأس المال بأستقطاب ومساندة العنصر البشري والاستثمار فيه ويتم ذلك بأستخدام العديد من الوسائل التي تتضمن التعليم والتدريب واعطاء النصح والارشاد والاشراف المباشر والتدريب والتطوير التنظيمي لأدارة الموارد البشرية .

وان للتعليم دورا" كبيرا" في رفد العملية التنموية للمجتمعات بجميع قطاعاتها ، وارتباط ذلك بشكل اساسي مع تنمية رأس المال البشري والذي يقصد به زيادة المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات بغية رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لأقصى حد ممكن . لانبالغ اذا ما قلنا ان رأس المال البشري هو عماد التقدم الانساني على مر الحقب والعصور ، فالمتتبع لتاريخ البشرية يجد ان هناك حضارات عاشت وانتهت واتت حضارات اخرى والرابط الوحيد بينها هو الانسان ونستنتج من ذلك ان ثروتنا القائمة سوف تنتهي ولن يبقى منها سوى الانسان وما يخلده الفكر الانساني من علم ومعرفة وما ينتج عنه من حضارة .

ان التحدي المطروح اليوم هو مدى النجاح في الوصول الى الاستثمار الامثل للتكنولوجيا بهدف الارتفاع بنوعية التعليم وتوسيع انتشاره وتحقيق تعميم المعرفة دون ان يكون ذلك على حساب التكلفة الفعلية . كما ان من اهم التحديات التي تواجه التعليم في مجتمع المعلومات القدرة على استكشاف الطرق الجديدة للتعليم واستنباط حلول تستند الى معرفة ممتازة للوسائل التكنولوجية والوسائط الحديثة المستخدمة في التعليم وفهم نقاط الضعف والقوة في التطبيقات التكنولوجية الحديثة .

لاشك ان نظم التعليم القديمة لاتتناسب مع حاجات مجتمع المعلومات لذلك فهذه النظم عليها التنحي واتاحة الفرصة امام مجموعة كبيرة ومتطورة بإستمرار في الاساليب والتطبيقات الجديدة ويجب استخدام التكنولوجيا لتوسيع نطاق التعليم وتوسيع التدريب ونشر المعرفة .

فالتعليم في البلدان العربية يعاني من مشكلات بنيوية قديمة ناهيك عن التحديات التي تواجهنا في الانتقال الى مجتمع المعلومات فالمؤسسات التعليمية تواجه تحدي النوعية الافضل للتعليم جراء العولمة التي تبرز عيوبها ومساوئها في عقر دارها .

حيث ان ما يهمنا في مجتمع المعلومات هو التأثير بينه وبين تقنيات ووسائل التعليم الحديثة التعليم عن بعد ، التعليم المستمر ، التعليم المفتوح ، التعليم مدى الحياة فعصرنا اليوم يعرف بعصر المعلومات وهو عصر ظهر نتيجة التغيرات السريعة الجوهرية التي جلبتها ثورتا المعلومات والاتصالات حيثمهدت هذه التغيرات لظهور مجتمع المعلومات منذ الثمانينات واسباب ظهور هذا المفهوم يرجع الى ظاهرة انفجار المعلومات والى ثورة الاتصالات والى التطورات التكنولوجية ونعتقد ان العنصر الحاسم الذي منح مجتمع المعلومات اسمه هو الاقتصاد الذي بدأ يتشكل في فترة الثمانينات من القرن الماضي والذي اصبح متعارفا" عليه بأسم الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) فالاقتصاد هو المحرك الذي دفع المجتمع بهذا الاتجاه [10]).

وان للمعرفة التكنولوجية اهمية كبيرة في تطور التعليم حيث ان التعليم هو بداية مجتمع المعلومات وهو احد ركائزه الهامة واحد جوانبه المشرقة حيث يوفر التعليم افضل الوسائل لكسر القيود التي كانت تعيق او تصعب الاطلاع على المنجزات العلمية والمعلومات التقنية الحديثة وان الظواهر التي حولت التكنولوجيا الى قوة تقود تغييرا" عميقا" في ميدان التعليم هي وسائط الاتصالات المتعددة والمتنوعة . كذلك التكنولوجيا النقالة التي حررت الافراد من قيود التواجد في مكان معين ، بالاضافة الى شبكة الانترنيت التي تحدد امكانية الحصول على المعلومات والاطلاع على المعرفة .

ومن اجل القاء نظرة على واقع ومشكلات التعليم العربي نلاحظ ان البلدان العربية حققت تطورا" مهما" في مجال التعليم خلال القرن العشرين واضطلعت المؤسسات التعليمية بمهمة مكافحة الامية التي حققت النجاح غير ان هذه التطورات بطيئة جدا" بسبب وجود العديد من المشاكل التي تواجه التعليم منها ارتفاع نسبة الامية حيث تشكل 48% من البالغين ، وكذلك انخفاض نصيب الفرد في سن التعليم من الانفاق على التعليم حيث لم يتجاوز 340 دولار في حين ان الانفاق في الدول المتقدمة يصل الى 6500 دولار ،وتدهور نوعية التعليم وكذلك تدني نسبة الانفاق على البحث والتطوير حيث لايزيد على 0.5% من اجمالي الانفاق العالمي[11] .

ورغم ان هذه المؤشرات تعكس عمق الفجوة العلمية بين العرب والبلدان المتقدمة الا ان الحجم الحقيقي لهذه الفجوة هو اكبر بكثير مما تدل عليه هذه المؤشرات ، ولمعالجة هذا الوضع يتم من خلال كسر حلقة التخلف والارتقاء بمستوى التعليم وتحقيق قفزة

نوعية ، علمية ، اقتصادية ، حيث ان الحاجة الى البيئة التعليمية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ضرورة اكتساب الطلبة لمهارات جديدة اهمها مهارات تجميع المعلومات ونظيمها فالمهم ليس نقل المعرفة بل هو اثارة الفضول العلمي وزرع موهبة الاكتشاف والابداع.

والاقتصاد المعرفي يمتلك القدرة على الابتكار وايجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الاسواق من قبل ولا توجد حواجز للدخول إليه ، بل هو اقتصاد مفتوح ومن ثم لاتوجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية امام من يرغب في التعامل معه فالمعرفة أكثر الامور اهمية حيوية للمشروعات والشركات بل ولكافة البشر . فالمعرفة مصدر قوة هائل يدفع الى التقدم وهي في الوقت نفسه مصدر تهديد قوي ويؤدي الى هيمنة ونفوذ يمارسها الاقوياء بالمعرفة على الضعفاء بالجهل .

وبالرغم من مخاوف ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن التقنيات القائمة على اقتصاد المعرفة ، فأن تجارب الدول المتقدمة وبعض الدول النامية تشير الى ان اثر تلك التقنيات في التوظيف المباشر وغير المباشر يمكن ان يكون في الحقيقة عاملا" فاعلا" حيث انها تولد طلبا" إضافيا" على العمالة من خلال توفير سلع وخدمات جديدة ومن خلال توسيع نطاق السوق وزيادة الانتاج .

المبحث الثالث/ تحليل واقع ومؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق

لقد حظيت سياسات التعليم والصحة بإهتمام ادنى من سياسات تخصيص الموارد طوال ثلاثة عقود شهدت حروبا" وعقوبات اقتصادية وفي المرحلة الانتقالية بات القطاع الاجتماعي يتحمل اعباءً اضافية في ظل تضييق الدور الاجتماعي للدولة فالموازنات المالية للسنوات ما بعد 2003 رغم انها تتجه نحو تحسين تخصيصات القطاع الاجتماعي لكنها لاتلبي احتياجاته من اجل تمكين الناس في الحاضر والمستقبل .

وقد استأثر الانفاق الحكومي الاجتماعي (الصحة ، التعليم ، والحماية الاجتماعية ، والدفاع والامن والخدمات الاخرى) التي تقدمها الحكومة للمجتمع بأهمية خاصة كونه احدى وسائل الاستثمار في رأس المال البشري تماشيا" مع الفكر التنموي الذي اولى الموارد البشرية اهمية كبيرة .وقد كشفت ادلة التعليم ضعف استجابة النظام التربوي للتحديات ، وعدم قدرته على تجاوز مشكلاته وتحقيق غاياته الرئيسية ، وفشله من تمكين الافراد من فرص الوصول الى المعرفة لقد تظافرت مجموعة من المشكلات على تحجيم قدرات النظام التربوي على تمكين الناس بعضها موروثة وبعضها يتعلق بتردي الاوضاع الامنية .

وبشكل محدد يمكن تأشير اهم تلك المشاكل[12] :

عدم كفاية البنية التحتية ، التفاوت الحاد بين المحافظات ، تراجع الانفاق العام واولوية التعليم في السياسات الحكومية وانخفاض مشاركة القطاع الخاص .

وهناك العديد من الجهود التي بذلت في سبيل تطوير النظم والمؤسسات التعليمية والتربوية ، إلا ان هذه الجهود قد تقتصر على الجانب الكمي دون الآخذ بنظر الاعتبار الجانب النوعي ، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تحقق التطور الكمي المرغوب بسبب التزايد المستمر للسكان من جانب وضعف الموارد المتخصصة من جانب آخر ، كل ذلك ادى الى تدني مستويات التعليم كما" ونوعا" في كل مراحله التعليمية والتربوية وبرامج التعليم المستمر والبحث والتطوير وهذا بدوره يؤدي الى تناقص معدلات الجودة والاداء .

وللتعرف على الواقع التعليمي والتربوي في العراق لابد لنا من القاء نظرة عن مؤشرات مستوى التعليم المتمثلة بما يلي [13]()

1. الامية في العراق

تعتبر الامية من اخطر الآفات التي تؤثر سلبا" على التنمية البشرية وعلى الرغم من مكافحة الامية في العراق لكنها مازالت تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات ، حيث بلغت نسبة الامية 28% من اجمالي السكان بعمر 10 سنوات فأكثر . وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات ، وبذلك ساهم ارتفاع معدل الامية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية ، ويعود هذا الى عدة اسباب منها العامل الاقتصادي وانصراف الاطفال للعمل بشكل غير قانوني وضعف الوعي الثقافي والاجتماعي وانعدام المسؤولية لدى الاباء في توجيه ابنائهم الى الالتحاق بالدراسة وغيرها .

2. معدلات الالتحاق بالتعليم

أ. رياض الاطفال: بلغ عدد رياض الاطفال للعام الدراسي 92/91 (580)روضة وان عدد الملتحقين من كلا الجنسين (79006) وعدد المعلمات (4598) معلمة ، ثم انخفض في العام الدراسي 2000/99 الى (563) روضة وان عدد الملتحقين بالروضة انخفض الى (67701) وعدد المعلمات انخفض ايضا" الى ((4517)ثم عاد وارتفع بعد عام 2003 ليصبح (645) روضة وان عدد الملتحقين بالروضة من كلا الجنسين بلغ (90966) وان عدد المعلمات بلغ (5865) معلمة وكل ذلك .

ب. معدلات القيد الاجمالي (الابتدائي ، الثانوي ، الجامعي)

نلاحظ انخفاض نسبة الملتحقين في الدراسة الابتدائية من 89.9 % في العام الدراسي 91 الى 73.8% في عام 2006 وان نسبة الالتحاق بالدراسة المتوسطة بلغت 90% في عام 91 انخفضت الى 70% في عام 2006 وبلغت نسبة الملتحقين بالدراسة الاعدادية 50% في عام 91 ارتفعت لتصل الى 73.4% عام 2006 . اما في العام الدراسي 2006/2005 فقد فقد شهدت مراحل التعليم كافة انخفاضا"واضحا" في معدلاتها حيث بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي (73.8%) ممن هم في سن السادسة من العمر ليصل منهم (70%) الى الدراسة المتوسطة نتيجة ارتفاع معدلات الهدر والتسرب من الدراسة والالتحاق بالعمل بالرغم من صغر سن هؤلاء الاطفال إلا انهم ولسوء الاحوال المعيشية وارتفاع معدلات الاعالة يلتحقون بالاعمال وترك الدراسة.

ج. معدل طالب / تدريسي :

ان مؤشر معدل طالب / تدريسي يعكس التطور الحاصل في العملية التربوية والتعليمية لأي بلد ، فعندما تكون نسبة عدد الطلبة الى التدريسيين منخفضة يدل ذلك على حالة ايجابية لتحسن المستوى التعليمي والتربوي في البلد فنلاحظ ان عدد التدريسيين بعد عام 2003 قد زاد بسبب عودة التدريسيين الى وظائفهم نتيجة تحسن مستويات الاجور فقد شهد العام الدراسي 2005/ 2006 تحسنا" ملحوظا" حيث كانت النسبة 15طالب / تدريسي في مرحلة رياض الاطفال و17 طالب / تدريسي في المرحلة الابتدائية و13 طالب / تدريسي في المرحلة الثانوية و16 طالب / تدريسي في التعليم العالي والسبب يعود الى ازدياد عدد المعلمين والمدرسين والاساتذة وإعادة المفصولين السياسيين وغيرهم وعودة بعض المهجرين من الخارج والتحسن النسبي في مستوى الاجور .

د. المناهج الدراسية :

من الامور المهمة التي اثرت على الواقع التعليمي في قطاع التربية والتعليم هي افتقار المناهج الدراسية الى التجديد والتطوير فنلاحظ ان المناهج الدراسية بقيت لسنوات عديدة تحتوي نفس المادة العلمية ولكن بعد عام 2003 بذلت الجهود لتطوير المناهج وتأمين المستلزمات المدرسية الحديثة مثل السبورة الذكية والتقنيات الحديثة المتطورة والمختبرات والمكتبات وغيرها ، ورغم هذه الجهود لكن الواقع التعليمي في العراق مازال متدنيا" .

ومن الظواهر الآخرى التي تعد سبباً في اختلال الخدمات التربوية الذي يؤثر هذا بدوره على تدهور اوضاع التنمية هي وجود ظاهرة الازدواج المدرسي (اي دوام اكثر من مدرسة في بناية مدرسية واحدة)[14]

و. محدودية التمويل :

الجدول رقم (1)

تطور حجم النفقات لقطاعي التربية والتعليم العالي في العراق ـ عدا اقليم كردستان للسنوات 2004- 2008

(مليون دينار)

الموازنة	2004	2005	2006	2007	2008
1.الموازنةالجارية	19.026.800	28.431168	39.062.163	39.062.163	44.190.747
2.الموازنة الاستثمارية	1.118.300	7.550.000	9.272.000	12.665.305	15.671.227
3.المجموع	20.145.100	35.981.168	50.963.161	51.727.468	59.861.974
4.الموازنة الجاريةللتربية (عدا اقليم كردستان)	605.135	1.367.696	89.720.115	1.928.122	2.470.319
5.النسبة (4/1)	%3	%5	%4	%5	%6
6.الموازنةالاستثمارية للتربية (عدا اقليم كردستان)	27.990	13.483	22.000	366.000	150.000
7.النسبة(6/2)	%3	%0	%0	%3	%1
8.الموازنة الاستثمارية	ـــ	368.541	ـــــ	10.613.305	11.671.227
9.الموازنة الاستثمارية للتعليم العالي (عدا اقليم كردستان)	ـــ	ـــ	ـــ	258.971	200.000
النسبة(8/9)	ـــــ	ـــــ	ـــــ	%3	%2

المصدر/خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، ص119 .

ونلاحظ من الجدول (1) تدني التخصيصات الموجهة لقطاعي التربية والتعليم العالي خلال السنوات التي اعقبت سقوط النظام السابق ، فنلاحظ فيما يخص الموازنة الجارية لقطاع التربية ارتفاع التخصيصات الجارية لهذا القطاع (عدا إقليم كردستان) من حوالي(605) مليار دينار عام 2004 الى حوالي (2.5) تريليون عام 2008 لتزداد اهميتها النسبية من الموازنة الجارية من

(3%) الى (5%) . وفيما يخص الموازنة الاستثمارية فأن حصة قطاع التربية جاءت متدنية جدا" ولم تتجاوز في افضل الحالات (3%) في عام 2007 ، انخفضت الى(1%) عام 2008 . أما بالنسبة للتعليم العالي فأن اعلى نسبة كانت(3%) من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2007 ، حيث نلاحظ ان قطاع التربية والتعليم لم يحظى بالتمويل الكافي لإتمام متطلبات الاصلاح الشامل وهو امر ينبغي ان يكون على رأس اولويات خطة التنمية ولابد من رصد تمويل اكثر لترصين مستويات الجودة والنوعية .

جدول (2)

نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي الاجتماعي للمدة 1965-2006

المدة	اسعار سنة1980 (م.د)	نصيف الفرد(د)	الانفاق على التعليم (%)
1969 -65	240.6	28.1	63.4
1975-70	604.4	58.0	54.2
1980-75	17760.0	1480.0	47.2
1985 -81	4337.9	287.7	37.9
1990-86	4116.4	243.8	28.7
1996-91	2134.9	109.7	11.6
*2001-97	2083.7	88.6	4.8
2006 -02	14752.5	535.0	4.9

***تمثل بيانات 15 محافظة عدا محافظات اقليم كردستان ولغاية 2003**

المصدر/ سالم النجفي ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني 2008 ، للسنوات 65- 2001 ـ الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات للسنوات 2002 ـ 2006 .

وقد حظي الانفاق على التعليم والصحة بنسبة 63.4 % من تخصيصات الانفاق الحكومي الاجتماعي في الوقت الذي تأثرت نسبة التخصيص في الانفاق الحكومي على التعليم سلبا" للسنوات من 1965 ولغاية 1996 وذلك بسبب عدم الاهتمام بالتعليم ومن ثم بدأ الحرب العراقية ـ الايرانية واستمرت وتيرة تهميش هذا القطاع خلال سنوات العقوبات الاقتصادية حتى وصلت 11.6 % في عام 1996. ونلاحظ ان الانفاق على التعليم انخفض للأعوام 1997- 2001 حتى وصل الى 4.8 % في الاعوام 1997/ 2001 .

فقد انعكس التراجع في نسبة تخصيصات موازنات التعليم على العملية التربوية بعجز مستديم ، ليس في استيعاب اثر النمو المتسارع في العوامل الضاغطة على التربية (كنمو السكان مثلا")وتوسيع فرص تمكين الناس من التعليم فحسب ، بل في تراجع ما موجود من بين مؤسسيه وارتفاع نسبة غير الصالح منها ايضا" ، حتى اصبح العجز الحالي في عدد الابنية المدرسية يقدر بحوالي 4731 مدرسة واصبح 70% مما هو موجود منها بحاجة الى تأهيل ولا تزال هناك 791 مدرسة طينية في انحاء العراق[15] .

المبحث الرابع / رؤية مستقبلية لتفعيل دورالاستثمار في التعليم في عملية التنمية المستدامة

تمثل تنمية راس المال البشري عنصرا" جوهريا" وأساسيا" وفعالا" في تحقيق التنمية المستدامة وفي تنمية المجتمعات من هنا ينبع الاهتمام الفائق بالتعليم، حيث يرى في أدبيات التنمية خصوصا" في ظل نظام السوق الحر الذي تتحول اليه البلدان العربية أن الوسيلة الناجحة لمكافحة الفقر هي في تمكين الفقراء انفسهم من كسر حلقة الفقر من خلال المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي والمجتمعي وليس لدى الفقراء من رأس المال إلا قوة عملهم ويتطلب ذلك تبني الدول لسياسات تزود الافراد بأنواع رأس المال البشري بمختلف انواعه ، وتشير الاحصاءات ان نسبة ممن يعيشون تحت خط الفقر في الدول العربية 2% وفي اليمن تحديدا" 4 % ويعود سبب ذلك الى قلة الاهتمام بالتعليم ومخرجاته (ضعف الوعي المجتمعي في اهمية التعليم) ، وربطه بمتطلبات المجتمع وحاجاته .

وكلنا يعرف بإن التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص له دوراً هاماً وبارزاً في العملية التنموية للمجتمعات بإعتباره المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي تقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها ،وهو بذلك يمتلك الدور المحوري في تشكيل الصفوف الاكثر رقيا" من رأس المال البشري بل ان مساهمة التعليم العالي في بناء رأس المال البشري تتعاظم مع ارتقاء صنف رأس المال وتكاد مؤسسات التعليم خاصة الجامعات تتحمل المسؤولية في الحفاظ على ثقافة الامة وتجديدها ، اي بناء رأس المال الثقافي للإنسان من خلال الانتاج البحثي واعمال الفكر .

وعلى الرغم من ان النظام التعليمي في العراق بعد عام 2003 قد ادخل تحسينات كبيرة في نظامه التعليمي إلا أن هذا التحسن دون مستوى الطموح فما زال النظام التعليمي في العراق في قطاع التربية والتعليم يعاني الكثير من المشاكل مثل قلة عدد الابنية المدرسية بسبب ظروف الحصار والحرب وكذلك تعرض المدارس الى اعمال النهب والسلب وكذلك الوضع الامني الذي ادى الى زيادة تسرب المعلمين والمدرسين والطلبة خاصة الفتيات وكذلك تعرض الاساتذة الى حالات الخطف والاغتيال وغيرها من الاسباب التي ادت الى تدهور المستوى التعليمي في العراق ورغم التحديات التي لانهاية لها لايزال النظام التعليمي في العراق يعمل . وللنهوض بالنظام التعليمي يجب اعادة تأهيل المدارس وزيادة عدد المدارس والتركيز على تعليم الفتيات واصلاح المناهج الدراسية والاهتمام بمخرجات التعليم وتوفير مصادر التعلم الحديثة والمتطورة واصلاح الهكيل التنظيمي والاهتمام بالبحث العلمي وتطويره بما يتلائم ومستجدات المعارف المتطورة والمتسارعة ... الخ .

مما لاشك فيه ان الرقي بمستوى التعليم وفي كيفية استيعاب مخرجات التعليم والعديد من الجوانب الاخرى التي تهتم بهذا القطاع اهتماما" بالغا" سواء بالتعليم او التدريب بشتى مراحله وتخصصاته ، هو من منطلق الحرص على تنمية وتطوير الموارد البشرية التي هي اساس التنمية الشاملة .

لذلك لابد ان يؤكد التعليم العالي في اهدافه العامة تنمية رأس المال البشري بجميع جوانبه التي تشمل في جملتها تنمية الانسان الذي يمتلك مفاتيح التقدم والتنمية لمجتمعه ويؤكد ذلك تقرير اليونسكو حيث اورد مجموعة من الاهداف الهامة للتعليم العالي منها بالاضافة الى تطوير المعرفة والبحث والتجديد والتدريس والتدريب والتربية المستمرة ، تربية قادة الفكر والسياسة ورؤساء الشركات القادرين على اثراء الثقافة وتطوير رؤية المجتمع للإنسان والكون والحياة، وان يصبح التعليم العالي مكانا" للتعلم ومصدرا" للتربية والتعلم المستمر وفهم التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها ومتغيرات سوق العمل ، وان يمثل التعليم العالي المستودع الحي للتراث والثقافة ، وان يعمل على سد الفجوة بين الشعوب والثقافات والحد من الهجرة من البـــلاد الفقيرة الى البلاد الغنية ، وان تعتبر الجامعات مكانا" لتحسين التعاون الدولي وتنمية العلاقات والارتباطات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

واذا ما نظرنا الى واقع التعليم العالي في وطننا نجد انه يواجه بعض المشكلات التي من شأنها ان تعيق دوره في المسيرة التنموية للمجتمع ، حيث تقل الموارد المالية للأنفاق عليه ، لذا على القائمين على العملية التربوية والعملية التنموية من تربويين وقادة ورجال فكر وسياسة ان يحددوا تلك المشكلات ويعملوا على حلها في حينها ، فعلى سبيل المثال من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في البلدان العربية استنساخ النمط الغربي مما ادى الى تدني مستوى الكفاءة والاداء نتيجة لتقليد النمط الغربي دون الاعتماد على اسس واضحة خاصة ، ذلك الامر دفع الشرائح المختلفة في المجتمع نحو ذلك النوع من الجامعات ذات الدراسة طويلة الاجل وإهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين أو الثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية ، كما ادى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية جاهزة الى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري فلسفي تنظيري يستوعب الواقع العربي وخصائصه وآماله المستقبلية ذلك الامر جعل السياسة التعليمية في الوطن العربي عموما" تعاني من الضبابية وعدم الوضوح وغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها والسبب في ذلك غياب فلسفة تربوية واضحة يتم وضعها على اسس صحيحة وبالاستناد الى الفلسفة القائمة في الدول التي تنتمي اليها مؤسسات التعليم العالي ، الامر الذي يجعل واضعو الاستراتيجية العربية في التربية الى الاعتماد على الخبرة الشخصية ولتفادي ذلك يتطلب ان تعتمد السياسة التعليمية سواء في التعليم العام او التعليم العالي ، على رؤية تربوية واجتماعية واضحة ، كما ينبغي أن تستند الى قاعدة من المعلومات والمعارف المرتبطة بالواقع الاجتماعي حتى تنطلق تلك المجتمعات في برامجها التنموية من اسس ثابتة ونابعة من الواقع الاجتماعي لها ، واكثر ما يعيق السياسة التعليمية في الوطن العربي هو تكامل عناصرها انطلاقا" من فلسفة تربوية واضحة تعتمد على فلسفة اجتماعية شاملة وواضحة الاهداف ومتسقة مع جملة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ، وقدراتها على استشراق آفاق المستقبل ، ووضع البدائل المناسبة للتغيرات المحتملة فيه ، وبما أننا في عصر العولمة وتدفق المعلومات وتسارعها فأننا نحتاج الى تعليم عالي من نوع خاص يمكن حامله من تجاوز كل ما قد يعترضه في الحياة بثقة ، أن ثورة التقنية والمعلومات يجب ان تقوم التنمية على الديمقراطية والتعليم وهذا لايتحقق إلا بوجود قاعدة بيانات وكذلك لابد من التوعية الجماهيرية الصادقة بأهمية هذه البيانات وعدم اختراقها واننا بحاجة الى تعليم عالي يؤدي الى تنوع البشر وتمايزهم وقدراتهم على تلقي المعلومات وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال والانتاج وبناء علاقات كما نريد تعليما" ينتقل بالإمة من الصناعات التقليدية الى صناعات جديدة متطورة ، نريد تعليما" ينتقل بالإمة من العمالة العضلية الى العمالة العقلية ، ومن التخصص الضيق الى المرونة والمعرفة الشاملة ، ومن المركزية الى اللامركزية ومن التنظيم الهرمي الى التنظيم الشبكي[16] .

الخاتمة

لابد ان يحظى قطاع التربية والتعليم بإهتمام كبير وان تكون النقلة كبيرة في مسيرة التعليم من حيث وضع اسس انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث التوسع الكمي (المتمثل بزيادة عدد الابنية المدرسية وزيادة عددالمعلميم والمدرسين والاساتذة) والتوسع النوعي (المتمثل بالاهتمام بالكفاءات العلمية والمستلزمات العلمية المتطورة واصلاح المناهج..الخ) أو من حيث تفاعل نشاطات مؤسسات التعليم النظامي وغيرالنظامي مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان القائمين على الاصلاح في التربية والتعليم في العراق لابد ان يدركوا ان التربية والتعليم منظومة متكاملة افقيا" حسب المراحل الدراسية وعموديا" (منهجا" ومدرسا" ووسائل تعليمية) وفق رؤية شمولية واضحة تأخذ بنظر الاعتبار تشابك عناصر تلك المنظومة ليس بين عناصر تلك المنظومة فحسب بل مع الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بإعتبار التعليم مكملا" ومنتجا" لها .

ونتوصل من البحث ان السبب في تدهور مستوى التعليم يعود الى تخلف المناهج والاساليب التعليمية والتربوية وقصور النظام التعليمي ككل يؤدي بالضرورة الى عدم قيام هذا النظام بدوره المطلوب في تنشطة القيم العلمية التقدمية وزرع روح الابداع في

العمل ورفع مستوى المهارات والتواصل مع التطور المعرفي في القرن الواحد والعشرين حيث اصبح للمعرفة دورا" في زيادة القيمة المضافة في المجتمعات المتقدمة لايقل اهميته عن دور رأس المال والعمل .

وحتى نستطيع مواكبة الدول المتقدمة من اجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من اتباع ما يلي :

1. يجب الاهتمام بالنظام التربوي والتعليمي وتهيئة كافة المستلزمات اللازمة للنهوض بقطاع التربية والتعليم وزيادة الانفاق على هذين القطاعين لما لهما من دور كبير في تنمية العنصر البشري الذي يؤدي بدوره الى تحقيق التنمية المستدامة .
2. تعزيز اتجاه التعليم نحو الدراسات العلمية والعملية بما يحقق اهداف التنمية ومتطلباتها من الموارد البشرية المدربة
3. اصلاح الهيكلية الحالية للتعليم بما يتلائم والتطورات التكنولوجية المتسارعة وهذا يتطلب اكتشاف المهارات الفنية وخلق فرص التشغيل الذاتي
4. العمل على تطوير التعليم بشكل عام والتعليم التقني بشكل خاص ، وكذلك تطوير البحث العلمي بما يتلائم ومستجدات المعارف المتطورة والمتسارعة التي ادت الى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي .
5. الاقلال من تفشي ظاهرة الامية لما لها من انعكاسات سلبية على عملية التنمية المستدامة .
6. الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية بما يتلائم من التطورات في الاقتصاد العالمي .
7. العمل على انخفاض نسبة طالب / تدريسي حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تحسن المستوى التعليمي في البلد .

المصادر حسب ورودها في البحث

1. تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، ص52 .
2. محمد مصطفى محمود ، الاستثمار في رأس المال البشري ، المركز التدريبي للموارد البشرية ، 2010 ، ص5 .
3. د. مهدي محمد القصاص ، بيئة الاستثمار في رأس المال البشري ، جامعة جنوب الوادي ، 2008 ، ص57 .
4. مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ،الرشيد للنشر، 1981 ، ص ص14- 16 .
5. بشار عباس ، النادي العربي للمعلومات ، التعليم بوابة مجتمع المعلومات ، 2009 ، ص16 .
6. مصدق جميل ، مصدر سابق ، ص75 .
7. مصدق جميل ، مصدر سابق ، ص63 .
8. حامد عمار ، مقالات في التنمية البشرية العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،2007 ، ص53 .
9. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1988 ، ص56 .
10. فرانشيسكو خافيير ، ترجمة د.خالد علي يوسف ، مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى، الكويت ،2011 ، ص127 .
11. برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، مطبعة الاهرام ، القاهرة ، 1990 ، ص12 .
12. د. جمال داود سلمان ، اقتصاد المعرفة ، عمان ـ الاردن ، 2008 ، ص156 .
13. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، 2008 ، ص ص 107 - 130 .
14. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص132 .
15. خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 ، ص119 .
16. سالم النجفي ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني 2008 ، للسنوات 65- 2001
17. ـ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للسنوات 2002 - 2006 .

18. UNESCO Situation Analysis of Education in Iraq , Paris , 2000, p56.

19. http/ www geopolicity . com/ upload / content/ pub 1288013876 – regular / pdf / Geopolicity .